

Distr.: General  
2 May 2024  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إلى قرار مجلس الأمن 2391 (2017)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بإبلاغ مجلس الأمن عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة وعن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد.

وأحيل أيضاً إلى قرار مجلس الأمن 2690 (2023)، الذي قرر فيه المجلس إنهاء ولاية البعثة المتكاملة بموجب القرار 2640 (2022) وطلب إلى البعثة أن "تبدأ على الفور في 1 تموز/يوليه 2023 بوقف عملياتها، ونقل مهامها، وكذلك خفض التدرجي لأفرادها وسحبهم بشكل منظم ومأمون، بهدف إكمال هذه العملية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023". وبالإضافة إلى ذلك، في حزيران/يونيه 2023، انتهى الاتفاق الثلاثي المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية الذي سمح للبعثة المتكاملة بتقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوة المشتركة كجزء من ولايتها، تاركا القوة المشتركة تواجه تحديات تشغيلية ولوجستية. وأخيراً، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2023، بعد القرار الذي اتخذته مالي في 15 أيار/مايو 2022 بالانسحاب من المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة، أعلنت بوركينا فاسو والنيجر بشكل مشترك انسحابهما من المجموعة، بما في ذلك قوتها المشتركة. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت تشاد وموريتانيا بيانا مشتركا أحاطتا فيه علما بالقرار السيادي لبوركينا فاسو والنيجر بمغادرة المجموعة وأبدتا احترامهما له وأفادتتا بأنهما "ستتفدان جميع التدابير اللازمة وفقا للاتفاقية التأسيسية للمجموعة الخماسية، ولا سيما المادة 20"، التي تنص على أنه يمكن حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بناء على طلب ثلاث دول على الأقل من الدول الأعضاء فيها.

وفي ضوء انتهاء الاتفاق الثلاثي، وانسحاب البعثة المتكاملة، والحل المعلن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن الأمانة العامة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ بموجب القرار 2391 (2017)، أي بشأن:

1' التقدم المحرز صوب تفعيل القوة المشتركة؛

2' الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة والتدابير التي يُحتمل أن تعزز كفاءتها؛



3' تنفيذ الاتفاق التقني، بما في ذلك من خلال بيان مفصل للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، وإجراء تقييم لأثره المحتمل على البعثة المتكاملة وكذلك توفير نقاط مرجعية لتحديد مستوى تفعيل القوة المشتركة الذي يمكن عند بلوغه البدء تدريجياً في سحب الدعم اللوجستي والتشغيلي المقدم من البعثة؛

4' التحديات التي تواجهها القوة المشتركة والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها؛

5' تنفيذ دول المجموعة الخماسية لإطار الامتثال وتقييدها بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وكذلك السبل الكفيلة بتخفيف أي آثار ضارة تخلفها العمليات العسكرية التي تقوم بها القوة المشتركة على السكان المدنيين، بما في ذلك على النساء والأطفال.

ولذلك، أكرر التوصية الواردة في رسالتي المؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (S/2023/865) بأن ينهي مجلس الأمن التزامات الأمانة العامة بالإبلاغ بموجب القرار 2391 (2017).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش